اقتصاد

السنة الحادية والاربعون العدد ١٢٢٣٤ الخميس ١٨ ذو القعدة ١٤٢٠هـ ٢٤ فبراير ٢٠٠٠م

«تحويل «السعودية للأبحاث والتسويق» الى شركة مساهمة

واس (الرياض)

□ صدر قرار معالي وزير التجارة رقم ١٩٥٥ وتاريخ ١٦/١١/١٤٢٠هـ بالموافقة على الترخيص بتحويل شركة المجموعة السعودية للأبحاث والتسويق من شركة ذات مسئولية محدودة الى شركة مساهمة بعد دخول شركاء جدد ويبلغ رأسمالها ٦٠٠ مليون ريال مقسم الى ١٢ مليون سهم قيمة كل منها ٥٠ ريالا، واكتتب الشركاء بجميع أسهم الشركة ودفعوا قيمتها كاملة وتتخذ الشركة من مدينة الرياض مقرا لها وسوف تقوم الشركة بطباعة واصدار وتوزيع الكتب والصحف والمجلات والنشرات الدورية وانتاج وتوزيع المصنفات الفكرية والعلمية والاعلامية محليا ودوليا والدعاية والاعلان والتجارة في المستلزمات المكتبية وأجهزة الكمبيوتر. واوضحت وزارة التجارة أن مدة الشركة ٥٠ سنة هجرية من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة باعلان تحويلها الى شركة مساهمة مشيرة الى انه لا يجوز تداول أسهمها قبل نشر الميزانية وقائمة الدخل عن ثلاث سنوات مالية كاملة لا تقل كل منها عن اثني عشر شهرا من تاريخ صدور قرار معالي وزير التجارة باعلان تحويلها.. ويتولى ادارتها مجلس ادارة مؤلف من عشرة أعضاء تعينهم الجمعية العامة العادية لمدة ثلاث سنوات وقد عين الشركاء أول مجلس ادارة لمدة ثلاث سنوات.

سموه تلقى درع الهيئة وكرم رؤساءها السابقين.. وبحضور الأمير سلمان

ولي العهد يدشن المقر الرئيسي لهيئة المواصفات والمختبرات المركزية

محمد الغامدي- خالد الفايز (الرياض)

□ شرف صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني عصر امس حفل افتتاح المقر الرئيسي للهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والمرحلة الأولى من المختبرات بالرياض.

وكان في معية سموه الكريم لدى وصوله مقر الحفل صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض وصاحب السمو الملكي الفريق الركن متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس الجهاز العسكري للحرس الوطني وقائد كلية الملك خالد العسكرية، وكان في استقبال سموه لدى وصوله معالي وزير التجارة رئيس مجلس ادارة الهيئة اسامة جعفر فقيه ونائب رئيس مجلس الادارة الدكتور خالد الخلف وكبار المسؤولين في الهيئة.

وفور وصول سموه عزف السلام الملكي عقب ذلك ازاح سموه الكريم الستار ايذانا ببدء افتتاح المبنى.

كلمة وزير التجارة

وبدأ الحفل الخطابي بالقرآن الكريم ثم القى معالي وزير التجارة رئيس مجلس ادارة الهيئة اسامة بن جعفر فقيه كلمة قال فيها:

صاحب السمو الملكي الأمير/ عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني

أصحاب السمو والفضيلة والمعالي والسعادة.. يشرفني أن أعرب لمقامكم الكريم عن فائق الشكر والتقدير على تفضلكم برعاية حفل افتتاح مجمع الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس والمرحلة الأولى من مختبراتها المركزية. فتشريف سموكم لهذا الحفل هو تجسيد عملي لحرص قيادتنا الرشيدة على متابعة مسيرة البناء والنماء وتوفير مقومات نجاحها وتقدمها، وما هذا المشروع الكبير إلا شاهدا على شمولية هذه المسيرة لمختلف قطاعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

صاحب السمو الملكي.. تحظى المواصفات والمقاييس في عالمنا المعاصر بأهمية متزايدة، باعتبارها وسيلة فعالة لخدمة جميع المتعاملين في حقول الإنتاج والتسويق والاستهلاك، فهي تحفز الصانع على الإبداع والتميز ويمكن التاجر من المنافسة والإقناع وتعين المستهلك على حسن الاختيار وتأمين مستلزمات حياته بثقة واطمئنان.. ولقد ازدادت أهمية التقييس في الوقت الحاضر في ظل النظام التجاري الدولي، حيث أصبح توحيد المواصفات والمقاييس واجراء المطابقة والتحقق من الجودة والنوعية، من أهم وسائل تنمية التبادل التجاري والنفاذ للأسواق الخارجية وفق قواعد المنافسة المشروعة.

فالتقييس إذا هو وسيلة فعالة لتحقيق جملة من الغايات الأساسية في مقدمتها:

١- التأكد من سلامة المنتج وتوفر عناصر الجودة وفق قواعد وضوابط علمية متفق عليها، الأمر الذي يسهم في تنمية التبادل التجاري بين دول العالم وتدفق السلع والخدمات بيسر وسهولة.

٢- تعريف المستهلك بخصائص السلع والخدمات وتمكينه من ترشيد قرار الاختيار والالمام بفوائد السلعة وطرق الاستخدام الآمن لها.

٣- توفير الحماية للمجتمع من اساليب الغش والتقليد والتدليس وذلك من خلال التحقق من خلو السلع من العناصر المحرمة شرعا أو الضارة بصحة وسلامة الإنسان.

٤- منح الثقة للمنتجات الوطنية المطابقة للمواصفات، مما يساعد على رواجها في الأسواق المحلية ونفاذها للأسواق الخارجية وزيادة قدرتها على المنافسة.

٥- تحقيق الالتزام بتطبيق معايير الجودة النوعية في الإنتاج، لتجنب المخاطر الناشئة عن تدني مستويات الجودة وعدم الالتزام بمتطلبات السلامة.

صاحب السمو الملكي.. لقد أولت المملكة العربية السعودية منذ بداية تأسيسها عناية كبيرة بتنظيم العلاقة بين المتعاملين في حقول التجارة وفق القواعد الشرعية المستقرة وحرصت على مكافحة انواع الغش والاحتكار، حيث نص النظام التجاري الصادر عام ١٣٥٠هـ أن «على التاجر أن يسلك في تجارته بدين وشرف فلا يرتكب غشا ولا احتيالا ولا غررا ولا احتكارا ولا شيئا مما قد يسيء الى الدين والشرف والا تعرض للعقوبات المقررة نظاما».. وفي عام ١٣٨١هـ اصدرت المملكة أول نظام لمكافحة الغش التجاري بانواعه، كما ادركت الدولة في وقت مبكر اهمية المواصفات والمقاييس فصدر مرسوم ملكي عام ١٣٩٢هـ بانشاء الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس وعهد اليها بمهمة وضع واعتماد المواصفات القياسية الوطنية في مجال السلع والمنتجات المختلفة وتحديد طرق الفحص والاختبار وضبط الجودة والقياس والمعايرة.

وقد استطاعت الهيئة على مدى العقود الثلاثة الماضية، بتوفيق الله تعالى ثم بدعم وتشجيع القيادة الرشيدة، تحقيق الكثير من الانجازات الملموسة في حقول اختصاصها، واصبح للمواصفات دور أساسي في تقرير السلع التي يسمح بفسحها في منافذ المملكة وتحديد مدى صلاحية المنتجات المعروضة في الأسواق للاستهلاك الآدمي، حفاظا على صحة المستهلك وسلامته، كما ساهمت الهيئة في حماية الإنسان والبيئة من اخطار التلوث والاشعاع وتحديد المواد التي تؤثر سلبا في خصائص البيئة الطبيعية ونسب الإشعاع والشوائب غير الآمنة، التي يمكن أن تؤثر على صحة الانسان وسلامة الحيوان والنبات.

وفي ميدان الصناعة الوطنية، حرصت الهيئة على الارتقاء بمستوى جودة المنتجات المحلية من خلال التأكد من مطابقتها للمواصفات المعتمدة وارشادها لتبني اساليب الرقابة وضبط الجودة الملائمة لخصوصيات المجتمع وظروف البيئة المحلية وبما يكفل لها القدرة على المنافسة في الأسواق الداخلية والاستجابة لمتطلبات التصدير للأسواق الخارجية ويتم تحقيق ذلك كله عن طريق منح الإنتاج المطابق للمواصفات القياسية علامة الجودة لتحظى بثقة المستهلكين، واعتماد شهادة الصلاحية للتصدير وفقا للنظام الدولي المعروف باسم (أيزو ٩٠٠٠)، حيث اصبحت هذه الشهادة من شروط التصدير الأساسية لبعض الكتل الاقتصادية.

وعلى الصعيد الاقليمي، تتولى الهيئة السعودية امانة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون وتمثل المملكة في منظمات التقييس العربية والعالمية لمواكبة التطورات المتسارعة في هذا الحقل والاسهام في الوفاء باستحقاقات عضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) وما يتطلبه ذلك من توافق المواصفات الوطنية مع الاشتراطات الدولية وبلوغ هذه الغايات، دون الاخلال بثوابت وقيم المجتمع السعودي.

وقد ازداد دور المواصفات اهمية في ظل الانفتاح الكبير للأسواق وتحرير التجارة وظهور عدد من المخاطر التي تهدد صحة وسلامة الانسان وبيئته الطبيعية، مثل تلوث المنتجات بالاشعاع، وظهور بعض الامراض الناجمة عن محاولات العبث بمكونات غذاء الانسان والحيوان وسوء استخدام بعض العناصر الخطرة كالديوكسين والهرمونات لتحقيق المكاسب الآنية دون وازع أخلاقي، الامر الذي استوجب صدور الامر السامي عام ١٤١٦هـ بتشكيل لجنة وطنية دائمة لمتابعة سلامة الاغذية واقتراح التدابير الوقائية في الوقت المناسب لمواجهة أي مخاطر تتعلق بسلامة الغذاء وصحة المستهلك.

صاحب السمو الملكي.. واستكمالا لهذا الدور الحيوي ومواكبة التطور والنمو المستمر في حجم النشاط التجاري في البلاد وتعدد انواع ومصادر السلع والمنتجات، فقد بادرت الهيئة بالتعاون مع وزارة التجارة الى تقديم عدد من المبادرات الهادفة الى تعزيز دور المواصفات والمقاييس في توفير وسائل الحماية والوقاية للمجتمع والحفاظ على مقدرات الاقتصاد الوطني ككل، وذلك من خلال تأكيد الزامية تطبيق المواصفات القياسية على جميع الواردات والمنتجات المحلية على السواء وتتمثل هذه المبادرات فيما يلي:

اولاً: اقتراح انشاء هيئة وطنية مرجعية للغذاء والدواء تناط بها مسئولية اقتراح السياسات العامة وتطوير اساليب الرقابة والوقاية للتحقق من جودة وسلامة المواد الغذائية والدوائية وصلاحيتها للاستخدام الآمن ومنع تعرضها لاساليب الغش والتدليس. ويجري حاليا وضع مشروع التنظيم المقترح لهذه الهيئة في صيغته النهائية، وفقاً لما هو قائم في كثير من البلدان المتقدمة.

ثانياً: اعداد مشروع لتشكيل لجان وطنية لرعاية شئون المستهلك على مستوى المملكة، بهدف اقتراح الوسائل الكفيلة بحماية المستهلك وتبصيره بحقوقه وواجباته ونشر الوعي الاستهلاكي الرشيد وتحذيره من اساليب الغش والخداع والاحتيال والتقليد وتعزيز قنوات التعاون مع الجهات والهيئات المحلية والدولية لتوفير اقصى درجات الوقاية للمستهلك وتجنيبه مخاطر السلع الرديئة والاضرار الناشئة عن الممارسات غير المشروعة.

ثالثاً: اعداد النظام الوطني للبناء والذي يحدد الاشتراطات الضرورية لسلامة المنشآت والمباني وتحقيق ملاءمتها لخصائص بيئة المملكة وظروفها وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة داخليا وخارجيا.

رابعاً: رفع مشروع اللائحة التنظيمية للاستعانة بالمختبرات الخاصة في المجالات التخصصية للاسهام في احكام الرقابة على الواردات والمنتجات المحلية على حد سواء والتحقق من جودتها ومطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة.

صاحب السمو الملكي.. لقد حظيت الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس منذ تأسيسها عام ١٣٩٢هـ بكل العناية والدعم، فأتيح لها من التسهيلات والامكانات مما ساعدها على النهوض بدورها في خدمة الاقتصاد الوطني.. كما أن انتهاء المرحلة الاولى من مباني مختبرات المواد الغذائية والكيميائية والغزل والنسيج ستتبعها بمشيئة الله تنفيذ مراحل اخرى بدعم سموكم الكريم، تشمل المختبرات اللازمة لفحص واختبار السلع الميكانيكية ومواد البناء، والاجهزة الكهربائية والالكترونية التي تمس حياة وسلامة المواطن بصورة مباشرة اضافة الى مختبرات القياس والمعايرة لتلبية احتياجات الصناعة الوطنية والاجهزة الامنية والبحثية والاكاديمية لهذه الخدمة التخصصية.. وسوف تمضي مسيرة البناء والنماء نحو آفاق ارحب بعون الله تعالى، بقيادة رائد نهضتنا الحديثة خادم الحرمين الشريفين، يؤازره سموكم الكريم وسمو النائب الثاني وحفظكم جميعاً عناية المولى عز وجل.

كلمة مدير عام الهيئة

وبعد ذلك القى مدير عام الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس الدكتور خالد بن يوسف الخلف كلمة قال فيها: في هذا اليوم الاغر تتشرف الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس بالرعاية الكريمة من سموكم الكريم كما تتشرف بحضور هذا الجمع الكريم للاحتفال بافتتاح المقر الرئيسي للهيئة والمرحلة الاولى من المختبرات وأن هذه الرعاية الكريمة لتعتبر مصدر فخر واعتزاز لنا، وتشد من عزيمتنا على مضاعفة الجهد لرفعة هذا الوطن المعطاء.. ولقد ارتبطت الهيئة ارتباطا وثيقا بخطط التنمية منذ نشأتها، حيث لاحقتها مرحلة بعد مرحلة، واضعة في كل مرحلة ما يتناسب معها، وكان عليها أن تؤدي هذه المهام المتنوعة وهي تواجه نقصا كبيراً في الامكانات البشرية والفنية والمختبرات، وعدم وجود مقر مناسب، وغير ذلك من المتطلبات اللازمة لتسيير العمل.

ووضعت الهيئة خططاً قصيرة وطويلة الاجل لمعالجة هذه المشاكل، حتى استطاعت أن تصل الى ماوصلت اليه اليوم بفضل الدعم القوي من القيادة السعودية الرشيدة. وتعمل الهيئة حاليا في اطار المشروع الذي يجري استكماله على انجاز مختبرات متكاملة لفحص مختلف انواع السلع، انتهت من تشييد الجزء الاول منها، والذي يشمل المختبرات الغذائية والكيميائية والبترولية والكهربائية ومختبرات مواد البناء والمواد النسيجية، وتتطلع لدعم سموكم الكريم لانجاز بقية المختبرات في المرحلة القادمة، مما يفتح امام المملكة آفاقا واسعة لتطوير صناعتها الوطنية، وحماية اسواقها ومستهلكيها من السلع غير المطابقة التي قد تمس الصحة او السلامة او الأمن الوطني او تلوث البيئة، وسوف تزداد الحاجة الى هذه المختبرات بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية. وما سوف ينتج عن ذلك من زيادة في انفتاح السوق الوطني، وزيادة في تدفق السلع، والحاجة الى حماية السوق الوطني باساليب تتمشى مع الاتفاقات الدولية لمنظمة التجارة العالمية، وكل ذلك يستلزم تعزيز الامكانات الفنية والبشرية والمادية للهيئة.

سيدي صاحب السمو الملكي.. ان تشريفكم للهيئة اليوم، ورعايتكم لها ليعتبر حدثا تاريخيا سوف يؤرخ به تاريخ التقييس في المملكة، بخاصة أن هذا الحدث سوف يوضح للخاصة والعامة ما احتله نشاط التقييس من مركز مرموق على مختلف المستويات والاصعدة، بفضل السياسة الحكيمة التي وضع اسسها الملك المؤسس عبدالعزيز -رحمه الله-، ورعاها ابناؤه البررة جيلاً بعد جيل حتى بلغت ذراها في العهد الميمون لخادم الحرمين الشريفين وسموكم الكريم وسمو النائب الثاني -حفظهم الله-.

تكريم سموه وتفقد المختبرات

بعد ذلك شاهد سموه فيلماً عن الهيئة ثم تسلم حفظه الله درع الهيئة تكريماً لسموه من معالي وزير التجارة اسامة جعفر فقيه.. وبعد ذلك قدم سموه الكريم درع الهيئة لمعالي وزير التجارة رئيس مجلس ادارة الهيئة السابق خلال الفترة من ١٣٩١-١٣٩٥هـ الاستاذ محمد العوضي ولمعالي وزير التجارة رئيس مجلس ادارة الهيئة السابق خلال الفترة من ١٣٩٥هـ-١٤١٦هـ الدكتور سليمان بن عبدالعزيز السليم.

ومن ثم قام سموه الكريم بجولة داخل مختبرات الهيئة استمع خلالها الى شرح وافٍ عن وظائف ومهام المختبرات ومدى التقنية الحديثة والمتطورة فيها.. وفي نهاية الحفل عزف السلام الملكي وغادر سموه الكريم مقر الحفل بمثل ما استقبل به من حفاوة وتكريم.. يذكر أن مجمع مباني ومختبرات الهيئة الجديد يقع بشمالي مدينة الرياض بالقرب من من جامعة الملك سعود بمساحة اجمالية قدرها مائتا الف متر مربع ويتكون المبنى في مرحلته الاولى من ستة طوابق منها طابقان تحت الارض وقد صمم على شكل حرف T ويحتوي على المكتبة وقاعة المحاضرات التي تتسع لحوالي ٤٠٠ شخص وتضم المرحلة الثانية مباني للمختبرات للكيمياء والمواد الغذائية والغزل والنسيج والمختبرات العامة.

سمو ولي العهد اثناء الافتتاح

تصوير: عبدالعزيز اليوسف

تحليل

أ.د.فاروق صالح الخطيب

مؤسسات حجاج الداخل

منذ أن اضطلعت الدولة بمسؤولية توفير افضل الخدمات وافضل الرعاية لحجاج بيت الله الحرام اخذت على عاتقها ليس تنظيم اجراءات هذه المناسك المقدسة فحسب بل الانفاق على بنيتها الاساسية وصيانتها وادارتها وتشغيلها بالمستوى الملائم والمطلوب والمشرف، الامر الذي يترك أفضل الاثر في نفوس الحجاج ولو احصينا ما تم انفاقه في هذا الشأن لوجدناه يتجاوز ثروات كبيرة وأرقاما خيالية قد تكون فلكية. وقد كان اساس ذلك ابتغاء مرضاة الله عز وجل، ونصرة دينه والعمل على رفعة شأن الاسلام والمسلمين.

واليوم ونحن امام رغبات الدولة وتوجهاتها نحو اتاحة اكبر قدر ممكن للقطاع الخاص لتساهم في عمليات التنمية وتولي مسؤولياتها، تتيح دولتنا الرشيدة الفرصة للقطاع الخاص لتتعهد اليه بإقامة مؤسسات لحجاج الداخل بتنظيم محدد وفريد يهدف الى اتاحة الفرصة لهذه المؤسسات لخدمة هؤلاء الحجاج وتحقيق الارباح، وفق معايير وضوابط معلنة وبالطبع فانها تتوخى قيام هذه المؤسسات بهذه المهمة بكل عناية وحرص لتكون عند حسن ظن الجميع. وبالامس قرأت خبرا مفاده ان عدد هذه المؤسسات يتوقع ان يصل الى ٣٦٠ مؤسسة تتنافس على خدمة ١٨٠ الف حاج تقريبا، وان استثماراتها قد تصل الى ٥٠٠ مليون ريال. وقد كان انطباعي مملوءا بالبهجة والسرور نظرا لما سوف تحدثه هذه الارقام من آثار وانعكاسات ايجابية وقوية على الحياة الاقتصادية وعلى النشاط الاقتصادي من حيث توفير فرص عمل مناسبة للمواطنين سواء بصفة مباشرة للعمل في هذه المؤسسات او غير مباشرة للعمل في النشاطات ذات الصلة بها مثل النقل والتغذية وغيرها من التي يحتاجها الحجاج. وفي تصوري ان هذا العمل المؤسساتي هو افضل كثيرا من الذي كان في السابق حيث أما عن طريق الحملدارية او بشكل انفرادي يقوم به الحاج بنفسه. ومما زاد في سروري ان هناك لجانا للمراقبة والمتابعة جندتها وزارة الحج للوقوف على مستوى الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات، حيث ان بعضا منها لم يصرح لها لحج هذا العام نظرا لانه لم تنطبق عليها الشروط الخاصة بهذا النشاط. اضافة الى المزيد من الاهتمام من الجهات الحكومية المعنية بخدمة الحجاج مثل الهيئة التنسيقية لمؤسسات حجاج الداخل والتي من اهم انجازاتها مساهمتها في ضم مخيمات الاهالي الى مؤسسات حجاج الداخل مما ادى الى زيادة نسبة الاراضي الموزعة والمخصصة لهذه المؤسسات من ٣٠٪ الى ٩٥٪.

الارقام السابقة تشير الى ان التنافس- في المتوسط- سوف يتيح لكل مؤسسة خدمة ٥٠٠ حاج فقط على الاكثر. وانه في المتوسط سيصل استثمار كل مؤسسة حوالي ١,٤ مليون ريال وذلك بافتراض ان جميع هذه المؤسسات متساوية في الحجم. لكنه في الواقع قد تكون هذه المؤسسات مختلفة في احجامها فبعض منها صغير (تصل استثماراته الى اقل من المليون) والآخر كبير (تصل استثماراته الى حوالي ١٠ مليون). هذا العدد الكبير نسبيا يؤكد مرة اخرى الحركة الاقتصادية التي توفرها الدولة لرجال الاعمال في تأسيس مثل هذه المؤسسات او غيرها. لكن هذا العدد الكبير قد ينتج عنه بعض النتائج غير المرغوبة (او السلبية) مثل انخفاض الاسعار على حساب جودة الخدمة او نوعيتها التي تؤثر على راحة حجاج الداخل ورفاهيتهم، مثل اختيار مواقع بعيدة للمخيمات، او نوعية الغذاء.. الخ.

فالتنافس يؤدي الى انخفاض الاسعار، كما هو معروف، مما يعني انخفاض متوسط العائد (او الارباح) من النشاط.. نقطة اخرى وهي الموفورات الاقتصادية التي سيتم التضحية بها نتيجة هذا التعدد وفقدانها في عدم قيام هياكل اقتصادية كبيرة مثل نموذج الشركة القابضة او الشركة المساهمة والذي معناه امكانية تحقيق انخفاض في عمليات التشغيل او اداء الخدمة، ومن ثم تحقيق ارباح اعلى باذن الله. هذا العدد الكبير لو بدأ في تطبيق نوع من الاندماج من البداية في تكوين كيانات اكبر متخصصة وستستفيد من الموفورات قطعا سوف ينمو أفقيا ورأسيا ليتكامل مع الانشطة الاخرى التي يتعامل معها في مجالات خدمة حجاج الداخل. ويتحقق معه المزيد من الاستقرار.

في اعتقادي ان الملاحظتين السابقتين تحتاج الى وقفة تأمل من رجال الاعمال الحاصلين على التراخيص فعلا لموسم حج هذا العام، وكذلك من الذين يسعون للحصول على التراخيص (المتوقع دخولهم الى هذه الصناعة) حتى تتم الاستفادة ويعم الخير في ظل ما توفره حكومتنا الرشيدة لحجاج الداخل والخارج على حد سواء.

فقيه لـ«عكاظ» منوها برعاية سمو ولي العهد لحفل الهيئة:

مناخنا الاستثماري مشجع والنظام الجديد يوفر المزيد من الحوافز

خالد عبدالله الفايز (الرياض)

□ أكد معالي وزير التجارة ورئيس مجلس ادارة الهيئة العربية السعودية للمواصفات والمقاييس اسامة جعفر فقيه أن رعاية صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني لحفل افتتاح المقر الجديد للهيئة تشكل دعماً ورعاية تعودناها دائما من قيادتنا الرشيدة. وقال معاليه في معرض رده على اسئلة «عكاظ» تعودنا في هذا البلد ان نعمل جميعا بصمت ودائما نحظى بالتوجيه والدعم اللامحدود وكل ما يتبقى يرتكز على جهد المسؤول والمواطن لترجمة التوجيهات السامية والاهداف النبيلة لخدمة المواطن الذي هو محور اهتمام الدولة في كل المجالات. واضاف معاليه لعل الجميع لاحظ ما أبداه سموه من توجيهات كريمة للمسؤولين في الهيئة لبذل اقصى ما يستطيعون لتقديم افضل الخدمات للمواطنين والمقيمين على ارض هذه البلاد، ومن حيث الدعم نجد امامنا هذا المجمع الضخم الذي يعتبر خير شاهد على حجم الامكانيات المتاحة.. وقال فقيه اننا دائما نتطلع الى توجيهات قادتنا والى تفاعل المواطنين وتجاوبهم في الحفاظ على مصالحهم وبذل الجهد الكفيل بالتحقق من سلامة المنتجات المستخدمة او المستهلكة، فالمواطن هو العين الساهرة فهو المتواجد في كل مكان وهو حلقة الوصل ما بين الجهات التنفيذية والجهات المسؤولة عن الفحص والتدقيق، وما يحدث في الاسواق، ولاشك ان ذلك لا يقلل من اهمية ومسؤولية الجهات التنفيذية ونحمد الله ان تميزنا في هذه البلاد باننا بمثابة الاسرة الواحدة، وكل منا يتعامل كمسؤول كل في موقعه.

وردا على سؤال حول ابرز ملامح نظام الاستثمار الأجنبي الجديد قال معاليه يتضمن النظام الكثير من الحوافز، والنظام الحالي موجود ولكن الهدف من النظام الجديد مواكبة التطورات التي حدثت في ميدان الاستثمار ونريد مناخا استثماريا على مستوى العالم ككل والدول المجاورة ايضاً لاننا نريد دائما ان نحافظ على مركز الثقل الاقتصادي السعودي وكذلك المنجزات التي تم تحقيقها حتى الآن، وبالتالي لابد ان نواكب التطورات ونجعل انظمتنا دائماً جذابة وموائمة لرغبات المستثمرين وحاجاتهم ورغباتهم، وحاجة المواطن قبل كل شيء.

وحول الخطوات التي قطعتها المملكة في سبيل انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية اوضح معاليه الحمد لله نسير بخطى جيدة جدا وانهينا المفاوضات المتعددة الاطراف مع الفريق المناظر للفريق السعودي، وهناك مفاوضات على مستوى ثنائي مع الدول الرئيسة الشريكة للمملكة في الميدان التجاري، وقبل شهر تقريبا اعلنا عن الوصول لاتفاق مع اليابان وهي ثاني أكبر شريك تجاري للمملكة وخلال شهر مارس القادم سيكون لنا جولة ثنائية مع دول الاتحاد الاوروبي نرجو ان نتوصل الى التفاهم معهم، والاسبوع القادم سيكون لنا لقاء مع وزير التجارة الاسترالي وسنواصل هذه السلسلة الى أن نصل إن شاء الله في وقت قريب الى الصورة الكاملة.

استقبلهم سمو ولي العهد.. وزراء البترول بدول التعاون:

حريصون على استمرار توازن السوق البترولية الفترة القادمة

حزام العتيبي (الرياض)

□ استقبل صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في مكتب سموه برئاسة الحرس الوطني امس أصحاب المعالي وزراء البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقد اكد وزراء النفط بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ختام اجتماعهم بالرياض امس حرص دولهم على استمرار توازن السوق البترولية العالمية للفترة القادمة.

كما اكد وزراء نفط مجلس التعاون في البيان الختامي للاجتماع تعاون دولهم مع الدول المنتجة الاخرى والتشاور معها حول السبل الكفيلة لتحقيق التوازن في السوق العالمية بما يخدم مصالح الدول المنتجة والمستهلكة دون الاضرار بالاقتصاد العالمي.

وعبر الوزراء الخليجيون عن ارتياحهم للتحسن الملموس في الاسعار الناتجة عن مبادرة دولهم بالتعاون مع المنتجين الآخرين في منظمة اوبك وخارجها لتحديد معدل الانتاج بغرض اعادة التوازن والاستقرار الى السوق البترولية.

وجاء في البيان ان الاجتماع هدف الى تبادل المعلومات ووجهات النظر والتشاور حول الاوضاع الحالية والمستقبلية لاسواق البترول العالمية بغية تحديد رؤية مشتركة وتصورات مناسبة للمساهمة مع جهود الدول المنتجة الاخرى لاستمرار استقرار السوق البترولية.

نص البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الوزارية للتعاون البترولي لدول مجلس التعاون الخليجي:

عقدت اللجنة الوزارية للتعاون البترولي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعها الثالث والعشرين وذلك في مقر الامانة العامة بتاريخ ٢٣ فبراير ٢٠٠٠م، حضر الاجتماع اصحاب المعالي وزراء البترول بدول مجلس التعاون وترأسه وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية بصفتها دولة الرئاسة للدورة الحالية، وشارك في الاجتماع معالي الامين العام لمجلس التعاون، وهدف الاجتماع الى تبادل المعلومات ووجهات النظر والتشاور حول الاوضاع الحالية والمستقبلية لاسواق البترول العالمية بغية تحديد رؤية مشتركة وتصورات مناسبة للمساهمة مع جهود الدول المنتجة الاخرى لاستمرار استقرار السوق البترولية.

وبعد استعراض الاوضاع الحالية للسوق البترولية عبر الوزراء عن ارتياحهم للتحسن الملموس في الاسعار الناتج عن مبادرة دولهم بالتعاون مع المنتجين الآخرين في منظمة اوبك وخارجها لتحديد معدل الانتاج بغرض اعادة التوازن والاستقرار الى السوق البترولية.

وبالنظر الى توقعات العرض والطلب العالمي على النفط للعام الحالي أكد الوزراء حرص دولهم على استمرار توازن السوق للفترة القادمة بالتعاون مع الدول المنتجة الاخرى والتشاور معها حول السبل الكفيلة لتحقيق ذلك بما يخدم مصالح الدول المنتجة والمستهلكة دون الاضرار بالاقتصاد العالمي.

استقبال سمو ولي العهد

وقد استقبل صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في مكتب سموه برئاسة الحرس الوطني امس أصحاب المعالي وزراء البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذين يعقدون اجتماعهم الثالث والعشرين للجنة التعاون البترولي بدول المجلس التي بدأت اعمالها في الرياض امس وهم معالي وزير النفط بدولة الكويت الشيخ سعود ناصر الصباح ومعالي وزير النفط والصناعة بدولة البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة ومعالي وزير المالية والاقتصاد والتجارة بدولة قطر يوسف حسين كمال ومعالي وزير النفط والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية المتحدة عبيد بن سيف الناصري ومعالي وزير النفط والغاز بسلطنة عمان الدكتور محمد بن حمد الرمحي.

وحضر الاستقبال صاحب السمو الملكي الامير متعب بن عبدالعزيز وزير الاشغال العامة والاسكان ومعالي نائب رئيس الحرس الوطني المساعد الشيخ عبدالعزيز بن عبدالمحسن التويجري وصاحب السمو الملكي الفريق ركن متعب بن عبدالله بن عبدالعزيز نائب رئيس الجهاز العسكري بالحرس الوطني قائد كلية الملك خالد العسكرية ومعالي الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الاستاذ جميل بن ابراهيم الحجيلان ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن ابراهيم النعيمي ومعالي المستشار في الديوان الملكي الشيخ ناصر الشثري ومعالي رئيس ديوان سمو ولي العهد الاستاذ ناصر الراجحي ومعالي المستشار في ديوان سمو ولي العهد الاستاذ عبدالمحسن بن عبدالعزيز التويجري والامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية لمجلس التعاون المهندس عجلان بن علي الكواري وسفير سلطنة عمان لدى المملكة علي بن سعيد الكلباني وسفير دولة الامارات العربية المتحدة لدى المملكة محمد بن سلطان العويس.

وكان وزراء البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد بدأوا امس الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الوزارية للتعاون البترولي بدول المجلس وذلك بمقر الامانة العامة بالرياض.

وقد القى معالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي النعيمي كلمة في بداية الاجتماع اوضح فيها ان جدول أعمال هذه الدورة يشتمل على موضوعات تتعلق بسوق النفط واهميته بوصفه سلعة استراتيجية.

وبين أنه سيعقد اجتماع مختصر لمناقشة الاوضاع الحالية والمستقبلية للسوق البترولية.

ولفت معاليه الى أهمية الوقت الذي يجتمع فيه وزراء البترول بدول المجلس مشيرا الى أن مداولات وقرارات الاجتماع سيكون لها تأثير ايجابي كما هو معتاد.

وأكد على سعي وزراء البترول بدول الخليج العربية لاستقرار السوق البترولية والالتزام بالامدادات التي تتناسب مع الطلب.

بعدها القى الامين العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جميل الحجيلان كلمة رحب فيها بالمشاركين في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة الوزارية للتعاون البترولي الذي ينعقد والاسواق البترولية العالمية في ظروف تحتاج الى مزيد من التنسيق والتشاور بين كافة المجموعات والمنظمات الدولية.

وقال ان الاجتماع خطوة هامة تجاه تبادل المعلومات ووجهات النظر حول الاوضاع الحالية والمستقبلية لاسواق البترول العالمية بهدف تحديد رؤية مشتركة للاسواق البترولية وتوازن قوى العرض والطلب فيها.. واشار الى أن ما يقوم به وزراء البترول بدول مجلس التعاون من جهد كبير وعمل دؤوب للتعامل الامثل مع كافة المتغيرات والمؤثرات على الاسواق البترولية وخلال الازمات في الماضي والحاضر هو محل تقدير واهتمام ومتابعة من قبل اصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس.

واوضح ان هذا الجهد والتعاون المشترك يأتي تحقيقا لتطلعات دول المجلس وتنفيذا لسياساتها البترولية المعتدلة في مختلف الظروف والمناسبات والتي تمثلت في اتخاذ اجراءات متزنة ساهمت دائما في نمو الطلب العالمي من النفط وفي تعميق الحوار البناء الذي تبديه دولنا لتحقيق التنسيق والتعاون بينها وبين كافة الدول المنتجة ومع كل الدول المستهلكة.

وفي ختام كلمته أكد الحجيلان أن هذا الاجتماع يعد تجسيدا لهذه المبادئ والاسس التي حددها المجلس الاعلى لمجلس التعاون بوضوح تام والتزمت بها السياسات البترولية لدولنا.

وتمنى أن يتحقق المزيد من التعاون بين كافة الاطراف والمزيد من الاستقرار في الاسواق البترولية العالمية حاضرا ومستقبلا وأن يساهم الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة أوبك الذي سيعقد في مارس ٢٠٠٠م في دعم استقرار الاسواق البترولية على نحو يحقق مصالح الجميع.

وكان أصحاب المعالي وزراء البترول بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد وصلوا الرياض امس للمشاركة في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة التعاون البترولي بدول المجلس.

فقد وصل كل من معالي وزير النفط والغاز بسلطنة عمان الدكتور محمد بن حمد الرمحي ومعالي وزير المالية والاقتصاد والتجارة بدولة قطر يوسف حسين كمال ومعالي وزير النفط بدولة الكويت الشيخ سعود ناصر الصباح ومعالي وزير النفط والثروة المعدنية بدولة الامارات العربية المتحدة عبيد بن سيف الناصري.

وكان في استقبالهم في مطار الملك خالد الدولي معالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي بن ابراهيم النعيمي وسفراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض وعدد من المسئولين بوزارة البترول والثروة المعدنية.. كما وصل الى الرياض امس معالي وزير النفط والصناعة بدولة البحرين الشيخ عيسى بن علي آل خليفة للمشاركة في الاجتماع الثالث والعشرين للجنة التعاون البترولي بدول مجلس التعاون.. وكان في استقباله من مطار الملك خالد الدولي صاحب السمو الملكي الامير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز وكيل وزارة البترول والثروة المعدنية لشئون البترول وعدد من المسؤولين في وزارة البترول.

○ النعيمي: نسعى لاستقرار السوق والالتزام بالامدادات المناسبة للطلب

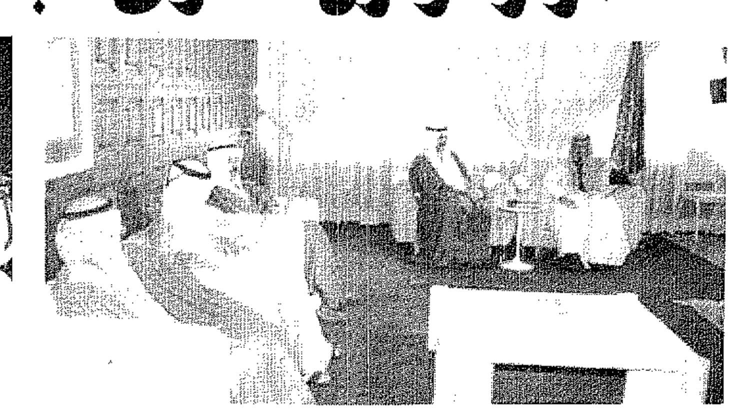

سمو ولي العهد لدى استقباله وزراء البترول لدول مجلس التعاون

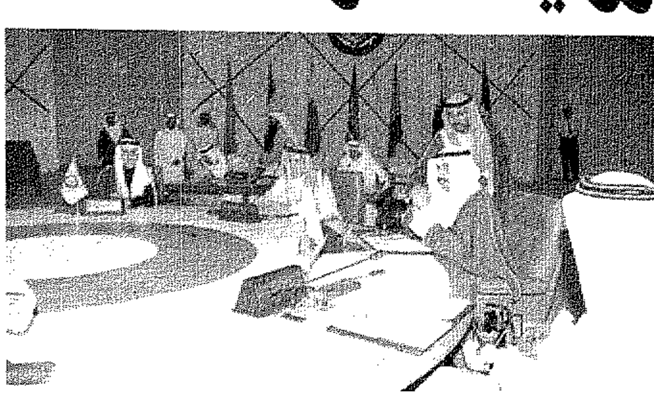

الجلسة الافتتاحية وجلسة العمل الاولى لوزراء البترول لدول المجلس

النعيمي:

نحن مع استقرار السوق ومشاوراتنا مستمرة

حزام العتيبي (الرياض)

□ معالي وزير البترول والثروة المعدنية المهندس علي النعيمي رئيس الاجتماع وبعد ان حاصره الصحافيون بعد انتهاء الاجتماع قال ان البيان واضح بلغة سليمة وفصيحة ولا يمكن ان تفسر بغيره. اضافة ان هناك متابعة مستمرة ونحن مع استقرار السوق النفطي واللقاءات مستمرة والمشاورات كذلك.

وزير النفط الكويتي لـ«عكاظ»:

سنستمر في مراقبة السوق لمعرفة ما يحدث

حزام العتيبي (الرياض)

□ عندما سألت «عكاظ» وزير النفط الكويتي الشيخ سعود ناصر الصباح اجاب بأن البيان واضح وليس لديه ما يقوله واكد احترامه للصحافة السعودية وقال لـ«عكاظ» سنستمر في مراقبة الاسواق لمعرفة ما يحدث وتشاورنا مستمر.

الحجيلان:

انشاء مجلس التحكيم مهم

حزام العتيبي (الرياض)

□ اوضح معالي الامين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ان انشاء مجلس التحكيم التجاري جاء بقرار المجلس الاعلى لاتاحة الفرصة للقطاع الخاص الخليجي سواء شركات او افرادا ان يحتكموا لهذه الهيئة في حالة نشوب خلاف او سوء فهم فيما بينهم افضل من اللجوء الى جهات اخرى وحتى تتاح للمجلس فرص العمل والاستعانة به كاحدى مؤسسات المجلس.